الفصل الأول

الإطار العام للبحث

مقدمـــة :

يعد التعليم ضرورة من ضرورات الحياة للإنسان، فعن طريقه تتقدم البشرية، وتنهض الأمم لأنه يضطلع بدور هام فى إعداد القوى البشرية المدربة التى تمد المجتمع بنوعيات العلم والمعرفة فى المجالات المختلفة. والعلاقة بين قطاعى التعليم والاقتصاد، علاقة حتمية ومتبادلة أخذا وعطاء، تؤثر سلبا وإيجابا على كل من القطاعين ويقتضى هذا التفاعل أن يحرص قادة التعليم على مواصلة تطوير مناهجه وتحرير نظمه وأساليبه من كل المعوقات بما يزيد من قدرة مخرجاته على الإسهام الفعال فى تنمية الاقتصاد القومى، كما يتحتم على المسئولين عن الاقتصاد دعم التعليم بسخاء، لكى يستطيع توفير آلياته ومقوماته اللازمة لتحقيق تعليم جيد يعطى عائدا مجزيا.

ولقد نظر إلى التعليم قديما على أنه مجرد خدمات تقدم للأفراد دون انتظار عائد من ورائه، ومن هنا نظر إلى الإنفاق على التعليم على أنه استهلاك لا عائد كبيرا منه، وفى الوقت نفسه نظر إلى الإنفاق على بناء المصانع واستصلاح الأراضى وغيرها على أنها استثمار، وبذلك توجهت معظم الميزانيات فى الماضى إلى ذلك لما لها من عائد سريع وضخم، وأهملوا التعليم إهمالا كبيرا، وبعد ذلك زاد الاعتقاد بأن التعليم يكسب الإنسان مهارات وقدرات وعديد من الصفات ومن هنا بدأ مفهوم رأس المال البشرى فى الشيوع بين علماء الاقتصاد المهتمين بالتربية[1].

ولما كان الأمر كذلك فإن هذا يفرض على إدارة التعليم فى أى مجتمع أن تمده بالمزيد من التمويل ليعوض النقص فى مستلزماته ويبنى تصوراته المستقبلية حتى يفى بمتطلبات المجتمع وحاجاته من القوى البشرية المدربة القادرة على تنمية المجتمع فى جميع جوانبه، تنمية متواصلة تهتم بضرورات الحاضر دون الإخلال بحاجات المستقبل.

وبالرغم من تزايد ميزانية التعليم فى مصر من سنة إلى أخرى إلا أن هذه الميزانية غير ثابتة أى أنها متغيرة بالنسبة للدخل القومى كما أنها لا تفى بمتطلبات التعليم فى هذا الوقت نظرا لتزايد أعداد المقبولين فى مختلف المراحل، بالإضافة إلىالتنوع فى أنواع التعليم، وكل هذه الأمور تدعو إلى الاهتمام بالتعليم والإنفاق عليه

---

(١) محمود عباس عابدين : مسيرة علم اقتصاد التعليم - علامات على الطريق واطلالة على المستقبل، الكتاب السنوى فى التربية وعلم النفس، مج١٦، القاهرة، ١٩٩٠، ص ص ١٢، ١٣ .

وفى نفس الوقت تفرض على إدارة هذا التعليم أن ترشد الإنفاق من حيث أنها تحلل بنود الإنفاق، ثم توزع الميزانية وفقا للموارد المتاحة توزيعا عادلا ومنطقيا بين المستويات التعليمية المختلفة وأجهزتها المختلفة، والسبيل إلى ذلك هو محاولة إيجاد نوع من التنافس بين التعليم وغيره من الاستثمارات التى تتنافس على الموارد المتاحة للدولة بالإضافة إلى استغلال الموارد التى تخصص للأجهزة التعليمية فى الوقت المحدد[١].

ولقد ظهرت فى السنوات الأخيرة أهمية دراسة اقتصاديات التعليم وتكلفته بسبب زيادة الإنفاق عليه وكثرة مشروعاته واهتمام الدولة بشتى مراحله، إذ أن التزايد المستمر فى الإنفاق عليه يرجع إلى ارتفاع أجور العاملين فيه الناتج عن ارتفاع مستوى المعيشة، وارتفاع معدلات الفقد فى التعليم وغيرها وأدى ذلك إلى الاهتمام باقتصاديات التعليم لترشيد الإنفاق عليه بحيث يؤدى الأغراض المرجوة منه بأقل تكلفة ممكنة[٢].

ونظرا لأن التعليم الثانوى الفنى فى مصر جزء لا يتجزأ من اهتمام عالمى كبير نشهده فى الدولة النامية والمتقدمة، حيث تتبناه المنظمات الدولية على سبيل أنه يستطيع أن يحقق الربط بين التعليم والاقتصاد، ويسهم فى عملية النمو الاقتصادى، وذلك من خلال قدرته علىحل مشكلة البطالة، وتوفير العمالة المدربة اللازمة، وتخفيف الضغط على التعليم العالى، ومن هنا فإن التعليم الثانوى الفنى يحتاج إلى مزيد من حسن الاستثمار وترشيد الإنفاق، فتزايد الإقبال عليه وما ينفق عليه محدودا مع الارتفاع المستمر فى تكلفة طلابه، مما يتطلب حماية موارده من الفقد، ويوجب أيضا الاستثمار الأمثل لهذه الموارد حتى يمكن تحقيق أفضل عائد بأقل تكلفة ممكنة، ومن هنا يأتى دور إدارة المدرسة الفنية فى ترشيد الإنفاق التعليمى، حيث يتصور البعض أن الترشيد يعنى مجرد تقليل النفقات، لكنه فى مفهومنا هو أن يقوم الإنفاق على قاعدة "التسبيب المنطقى"، وهى قاعدة تفترض ضرورة وجود علاقة سببية بين ما ينفق من مال وأوجه الإنفاق.

مشكلة البحث :

تعتبر مشكلة الإنفاق على التعليم وتمويله من أهم المشكلات التى تواجهها النظم التعليمية فى مختلف الدول مهما كان حظها من الغنى، كما أنها تعتبر فى مقدمة

---

(١) Geraint Johnes : The economics of Education, Macmillan, London, 1993, PP : 28-31

(٢) شكرى عباس حلمى . بحوث الكلفة فى التعليم وأهميته فى البلاد العربية، مجلة الثقافة العربية. ع٤، ١٩٧٦، ص ص ٣٩، ٤٠ .

المشكلات التى تعوق الجهود المبذولة فى مجال التعليم، ويتمثل طرفا هذه المشكلة فى ارتفاع التكاليف وتزايدها باستمرار من جهة وفى قصور الموارد المالية لمواجهة هذه التكاليف من جهة أخرى. حيث تعتبر ميزانية التعليم قد تطورت تطورا واضحا حيث ازدادت هذه الميزانية من (٢٥٢١٧٧٠٠) جنيها عام ١٩٥٣/٥٢ إلى (٦٢٧٨٦٠٠٠) جنيها عام ١٩٦٢/٦١، وارتفعت هذه الميزانية فى الثمانينيات من هذا القرن ارتفاعا ملحوظا، حيث بلغت ميزانية التعليم حوالى (٥٧٠٨٦٠٢٠٠) جنيها عام ١٩٨٢/١٩٨١، وفى عام ١٩٨٩/٨٨ بلغت حوالى (١٦١٣٨٤٨٣٧٠) جنيها[١]، بينما بلغت فى عام ١٩٩٣/٩٢ حوالى (٥٠٧٢٢٢٥٣٤٠) جنيها[٢].

وبالرغم من تزايد هذه الميزانية نجد أنها غير مستقرة إذا قورنت بالنسبة للميزانية العامة للدولة فقد كانت هذه النسبة ١٦٪ عام ١٩٧٤ ثم توالت فى الانخفاض لتصل إلى ٦,١١٪ عام ١٩٧٧ إلى أن وصلت ٧,٨٪ عام ١٩٨٤/٨٣، ووصلت هذه النسبة إلى ٩,٥٪ عام ١٩٩٣/٩٢ [٣].

ومن الأمور الهامة أيضا للحكم على ضخامة الإنفاق على التعليم هو نسبة ميزانية التعليم من الدخل القومى، وهذا الأمر نال اهتمام عالمى، حيث أوصى مؤتمر وزارة التربية الذى عقد فى طوكيو عام ١٩٦٢ بأنه يجب على كل دولة تخصيص ٤٪ من الدخل القومى للتعليم، ثم تزداد هذه النسبة إلى ٥٪ عام ١٩٧٠، ٦٪ عام ١٩٨١ [٤] وبالرغم من ذلك نجد أنها غير مستقرة أيضا فقد كانت ٣,٨٪ عام ١٩٦٢/٦١، ووصلت إلى ٥,٣٪ عام ١٩٧٤ وانخفضت مرة أخرى إلى ٣,٤٪ عام ١٩٨٤، ووصلت عام ١٩٩٢/٩١ إلى ٤,٥٪ وهى بذلك تكون أقل من النسبة المطلوبة عالميا[٥].

---

(١) أحمد فتحى سرور : تطوير التعليم فى مصر "سياسته - استراتيجيته - خطة تنفيذه - التعليم قبل الجامعى"، ط٢، مطابع الأهرام التجارية، القاهرة، ١٩٨٩، ص ٢٦٠ .

(٢) وزارة التربية والتعليم : الإدارة العامة للموازنة، القاهرة، ١٩٩٤

(٣) وزارة التربية والتعليم : مشروع مبارك القومى - إنجازات التعليم خلال عامين، أكتوبر ١٩٩٣، ص ١٠٤ .

(٤) حامد عمار : فى اقتصاديات التعليم، مركز تنمية المجتمع فى العالم العربى، سرس الليان، ١٩٦٤، ص ص ٩٠، ٩١ .

(٥) المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية : تطور التعليم فى ج.م.ع (١٩٩٠-١٩٩٢)، القاهرة، ١٩٩٢، ص ٨٦ .

ولذلك استمرت مشكلة تمويل التعليم والإنفاق عليه هى المشكلة الكبرى فى كل إصلاح تعليمى. ولهذه المشكلة أثر كبير فى عدم إحراز تقدم واضح فى الإنفاق على التعليم على أسس علمية سليمة ومتكاملة، ولذا كان من المهم تجنب صور التعليم التى تؤدى إلى الضياع أو الفقد للأموال المستثمرة، ولا يتأتى هذا إلا بتحديد أولويات الإنفاق على المراحل التعليمية المختلفة. ويمثل الفقد فى التعليم الفنى مشكلة خطيرة، فهو يسبب إهداراً لرأس المال البشرى، ويحدث خللاً فى النظام التعليمى المتمثل فى التضخم الوظيفى فى الجهاز التعليمى والبطالة المقنعة بين العاملين فى مختلف الفئات، وقصر مدة العام الدراسى بدرجة غير مقبولة، فمن غير المعقول أن تبلغ تكلفة المبنى المدرسى نحو نصف مليون جنيه ليعمل سبعة أشهر فقط فى العام، وارتفاع نسب الرسوب والتسرب، وإطلاق المجانية دون وضع ضوابط للحد من الهدر الملموس فى اقتصاديات التعليم(١).

وبناء على ما سبق يمكن تحديد مشكلة البحث فى التساؤل الرئيسى الآتى :

كيف يمكن لإدارة المدرسة الثانوية الفنية أن ترشد الإنفاق التعليمى فى ضوء المتغيرات العالمية المعاصرة؟

ويتفرع عنه التساؤلات الفرعية الآتية :

١- ما المقصود بالإنفاق التعليمى؟ وما أهم جوانبه؟

٢- ما العوامل التى تؤثر فى سياسة الإنفاق التعليمى بالمدارس الثانوية الفنية؟

٣- ما مظاهر الفقد فى التعليم الثانوى الفنى التى يمكن عن طريق تخفيضها زيادة موارده؟

٤- ما أهم المتغيرات العالمية التى تؤثر فى الإنفاق على التعليم الثانوى الفنى؟

٥- ما دور إدارة المدرسة الثانوية الفنية فى ترشيد أوجه الإنفاق الحالى فى ضوء المتغيرات العالمية المعاصرة؟

أهداف البحث :

استهدف البحث الحالى عدة أهداف قام من أجلها، وهذه الأهداف هى :

١- الوقوف على فلسفة وأهداف التعليم الثانوى الفنى حاليا وإبراز دوره فى عملية التنمية المجتمعية المتواصلة.

---

(١) المجالس القومية المتخصصة : تقرير المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا، الدورة الثامنة عشر، القاهرة، ١٩٩٠-١٩٩١، ص ص ٦٢-٦٦ .

٢- الوقوف على ما ينفق على التعليم الثانوى الفنى.

٣- الكشف عن العوامل التى تؤثر فى سياسة الإنفاق التعليمى فى المدرسة الثانوية الفنية.

٤- الوقوف على مصادر الفقد فى التعليم الثانوى الفنى ومحاولة البحث عن الوسائل التى يمكن بها تقليل ذلك.

٥- التعرف على أهم الطرق والأساليب التى تساعد إدارة المدرسة الثانوية الفنية على تطبيق سياسة الترشيد فى ضوء المتغيرات العالمية المعاصرة.

أهمية البحث ومبرراته :

تنبع أهمية البحث من الأمور الآتية :

- يمثل التعليم الفنى بعدا هاما فى التنمية الاقتصادية، حيث أنه يوفر الموارد البشرية اللازمة لعملية التنمية، وهذا يفرض على إدارة التعليم أن توليه اهتماما خاصا من حيث التخطيط والتمويل والإنفاق عليه، وهذا جزء لا يتجزأ من عملية التنمية الشاملة(١).
- الارتقاء بالتعليم الفنى فى ضوء المتغيرات العالمية المعاصرة يقتضى من إدارته تقويم اقتصادياته، وتقويم أدائه، وترشيد الانفاق عليه، وتحسين إنتاجه، وتحديد التكلفة ومعرفة مواطن الضعف والقوة، وتحديد الطاقات العاطلة ومقدار الضياع من الأهداف وضرورة المفاضلة بين البدائل المختلفة من أجل تحقيق الهدف المنشود فى أسرع وقت وبأقل تكلفة.
- تحليل بنود الإنفاق على التعليم الثانوى الفنى يعتبر حافزا لتطوير كفاءته وذلك من خلال الكشف عن مواطن الهدر فيه وفتح الطريق إلى مصادر جديدة للتمويل.
- معرفة البدائل المطروحة للإنفاق على التعليم الثانوى الفنى تساعد على حصر الأعباء المالية الجديدة فى حدود التكاليف المعقولة، وهذا يحتم على الأجهزة التعليمية تدبير الأموال اللازمة لتحقيق الخطط التعليمية، وحسن استغلال الموارد التى تخصص لها(٢).

---

(١) حسن حسين البيلاوى : الأيديولوجية فى سياسة التعليم الفنى فى مصر والدول النامية - دراسة نقدية، مج٢، المؤتمر الثانى عشر، السياسات التعليمية فى الوطن العربى، كلية التربية، جامعة المنصورة، يوليو ١٩٩٢، ص ٧١٨ .

(٢) محمد سيف الدين مهنى : التخطيط التعليمى "أسسه وأساليبه ومشكلاته"، ط٥، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٩٠، ص ص ٢٢٩، ٢٣٠ .

- تبذل الدولة الكثير من مواردها المادية والبشرية للإنفاق على التعليم الفنى، وهذا يحتاج إلى ترشيد بما يساعد على توفير احتياجات المجتمع من القوى العاملة بدون إهدار[١].
- التنبؤ الصحيح بالتكاليف خلال السنوات المقبلة، وتقدير الاحتياجات المالية لأى خطة تعليمية جديدة ووضع الموازنات التخطيطية لها، بالإضافة إلى الرقابة على التكاليف وتحسين توزيع استخدامات النفقات المخصصة للبرامج التعليمية[٢]، وذلك بتحديد نسب الإنفاق وفقا للمواصفات والمعايير المتفق عليها بحيث يمكن تحديد أفضل أسلوب للإنفاق يقدم أفضل عائد، وبذلك يتحقق ربط الكلفة بتحقيق الهدف المرغوب.

وتظهر مبررات البحث من خلال الآتى :

- اتجاه الدولة إلى التوسع فى التعليم الثانوى الفنى والذى يتجاوز حاليا ٦٠٪ من الحجم الكلى لنوعيات التعليم الثانوى بقصد توفير الكوادر اللازمة من العمالة الفنية المتوسطة[٣].
- ارتفاع تكلفة الطالب فى التعليم الثانوى الفنى مع التزايد المستمر فى هذه التكلفة حيث يوضح الجدول التالى تكلفة الطالب فى المراحل التعليمية المختلفة.

جـدول (١)

يوضح تكلفة الطالب فى المراحل التعليمية المختلفة[٤]

السنوات / نوع التعليم	١٩٨٢/٨١	١٩٨٥/٨٤	١٩٨٩/٨٨
ابتدائى	٥٣,٩٧	٧٠,١٧	١٠٥,٦٧
إعدادى	٧٤,٤٤	٩٧,٣٨	١٣٦,٦٢
ثانوى عام	١٢٣,٦٢	١٤٠,١٧	١٩٥,٩٩
ثانوى صناعى	١٨٦,٦٦	٢٢٠,٦٥	٢٣٣,٠٧
ثانوى زراعى	١٥١,٨٣	٢٠٤,٠٤	٢٣١,٠٢

---

(١) إسماعيل محمد دياب : العائد الاقتصادى المتوقع من التعليم الجامعى، قضايا تربوية، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٩٠، ص ٢٣ .

(٢) شكرى عباس حلمى : تمويل وتكلفة تعليم الكبار فى مصر مع التركيز الخاص على برامج محو الأمية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة عين شمس، ١٩٧٣، ص ١١٨ .

(٣) المركز القومى للبحوث التربوية : تطور التعليم فى مصر، الإدارة العامة للتوثيق والمعلومات، القاهرة، ١٩٨٩، ص ٩٣ .

(٤) وزارة التربية والتعليم : الإدارة العامة للموازنة، المتابعة المالية - تطور الإنفاق على مراحل التعليم، ١٩٩٠ .

ومن الجدول السابق يتضح أن تكلفة الطالب فى التعليم الثانوى الزراعى ١٥١,٨٣ جنيها، والتعليم الثانوى الصناعى ١٨٦,٦٦ جنيها، وذلك فى العام الدراسى ١٩٨٢/٨١، بينما بلغت هذه التكلفة ٢٣١,٠٢ جنيها للتعليم الزراعى، و٢٣٣,٠٧ جنيها للتعليم الثانوى الصناعى، وذلك فى عام ٨٩/٨٨ .

- لا زالت الزراعة هى المصدر الأساسى لتوفير الخامات الأساسية للتنمية الزراعية والتى تلزم لصناعات كبرى مثل صناعة الغزل والنسيج والصناعات الغذائية، كما تعتبر الزراعة فى نفس الوقت سوقا أساسيا لتصريف المنتجات الصناعية مثل الأسمدة والأدوات .

منهـــج البحـــث :

استخدم البحث الحالى المزاوجة بين المنهجين :

المنهـــج الوصـــفى :

وهو الذى يصف ما هو كائن ويفسره ويقوم بتحديد الظروف والعلاقات التى توجد بين الوقائع وتحديد الممارسات الشائعة أو السائدة[1] وقد استخدم هذا المنهج للتعرف على عملية الإنفاق التعليمى داخل المدرسة الثانوية الفنية، وذلك من أجل إبراز أهمية ترشيد الإنفاق عليه، أو إيجاد بدائل جديدة للتمويل من أجل تحقيق أهداف التنمية.

أسلوب تحليل النظـم :

للكشف عن وضع ومكان المدرسة الفنية كمنظومة اجتماعية تتفعل بالمجتمع وتؤثر فيه، ودراسة هذه المنظومة من خلال تحليل العلاقات المتبادلة بين المدخلات والمخرجات بهدف التوصل إلى كفاءة النظام التعليمى وإنتاجيته، وكذلك يمكن الاستفادة من هذا الأسلوب فى ترشيد الإنفاق على التعليم الثانوى الفنى، وذلك بالإضافة إلى الأسلوب الإحصائى المناسب فى معالجة نتائج الدراسة الميدانية التى قام بها.

أدوات البحـــث :

استعان الباحث بأدوات تساعده فى بحثه وتتمثل هذه الأدوات فيما يلى :

---

(١) سهير بدير : البحث العلمى "تعريفه - خطواته - مناهجه - أدواته"، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٢، ص ص ٨١، ٨٢ .

١- **الزيارات الميدانية** : قام الباحث بعمل زيارات ميدانية للمدارس الثانوية الفنية المختلفة (الصناعية والزراعية) بمحافظة القليوبية كوسيلة لجمع البيانات، وذلك للتعرف على واقع عملية الإنفاق فى كل مدرسة من مدارس التعليم الفنى الصناعى والزراعى.

٢- **المقابلات الشخصية** : تمت المقابلات الشخصية غير المقننة مع بعض القيادات المسئولة عن إدارة المدرسة الثانوية الفنية بمحافظة القليوبية (مدير - ناظر - وكيل - مدرس أول)، وذلك من أجل التوصل إلى بعض المعلومات الخاصة بالبحث والتى تدور فى فلكه ومجاله، وبعض المعلومات الأخرى التى يتم فى ضوئها بناء الاستبيان، وكذلك الاستفادة منها فى عمل استمارة جمع البيانات.

٣- **الاستبيان** : استخدم الباحث استبيانين هما :

أ - **استبيان لإدارة المدرسة الثانوية الفنية** : طبق على مديرى ونظار ووكلاء المدارس الثانوية الفنية (الصناعية والزراعية) عينة من المدرسين الأوائل والمدرسين والأخصائيين الاجتماعيين بهذه المدارس.

ب- **استبيان لطلاب المدارس الثانوية الفنية** :وطبق على عينة من طلاب وطالبات المدارس الثانوية الفنية (الصناعية والزراعية) الممثلة فى أعضاء مجالس الاتحادات الطلابية.

حـــــدود البحـــــث :

تمثلت حدود البحث فى :

١- **الحد الموضوعى** : حيث التزم البحث الحالى بدراسة دور إدارة المدرسة الثانوية الفنية فى ترشيد الإنفاق فى ضوء ملامح المتغيرات المعاصرة.

٢- **الحـــد البشـرى** : حيث اقتصر الباحث فيه على الآتى : مديرى ونظار ووكلاء المدارس الثانوية الفنية، عينة من المدرسين الأوائل والمدرسين والأخصائيين الاجتماعيين بهذه المدارس، عينة من الطلاب الأعضاء فى مجالس الاتحادات الطلابية فى المدارس الفنية.

٣- **الحد الجغرافى "المكانى"** : حيث اقتصر الباحث فى بحثه على المدارس الثانوية الفنية (الصناعية والزراعية) فى محافظة القليوبية ويرجع الاختيار إلى ما يلى :

- محافظة القليوبية من المحافظات الحضرية الريفية، وهى فى ذلك تشبه غالبية محافظات الجمهورية.

- هى موطن عمل الباحث ومعيشته وبذلك يستطيع التوصل إلى جميع المدارس الموجودة بداخلها.
- توفر عدد كبير من المدارس الفنية الموجودة بها، وتخصصاتها تمثل أغلبية التخصصات الموجودة فى مدارس التعليم الفنى فى مصر.
- يتوفر بها عدد كبير من المصانع وذلك بمنطقة شبرا الخيمة.

٤- **الحد الزمنى** : ويتضمن زمن إجراء البحث فى الفترة من (١٩٩٤-١٩٩٥).

مصطلحات البحث :

ارتكز البحث على المصطلحات الآتية :

١- **ترشيد الانفاق** : ترشيد الانفاق وهو حسن القيام على المال وتوجيهه فى خير سبيل[١] ويعنى به الباحث الاهتمام بالإنفاق على التعليم بالزيادة من أجل تحقيق الهدف المنشود على أفضل الوجوه الممكنة أو النقص عن طريق حسن استغلال الموارد المتاحة له حتى نحصل على أفضل عائد منه وبأقل تكلفة ممكنة، أى أن الترشيد يركز على الجانبين الزيادة أو النقصان ولكن فى ضوء تجويد الخدمة التعليمية.

٢- **الدور** : ويعرف بأنه مجموعة الأفعال والواجبات التى يتوقعها المجتمع من هيئاته أو أفراده ممن يشغلون مناصب ووظائف معينة فى أوقات معينة.

٣- **المدرسة الثانوية الفنية** :هى المدرسة التى يتم بداخلها تعليم الطلاب المهارات الفنية، وهى تقبل التلاميذ الذين أتموا الحلقة الثانية من التعليم الأساسى، ومدة الدراسة بها ثلاث سنوات، وتنقسم الدراسة بداخلها إلى شعب وصناعات وتمنح الطالب فى نهاية دراسته شهادة الدبلوم فى أحد التخصصات وتؤهله للعمل فى وظيفة "عامل ماهر" فى مجال تخصصه.

الدراسات السابقة :

توجد مجموعة من الدراسات السابقة التى تفيد موضوع دراستنا، وهى تدور حول المحورين الآتيين :

---

[١] شوقى ضيف : المعجم الوجيز، مجمع اللغة العربية، مطابع وزارة التربية والتعليم، القاهرة، ١٩٩٢، ص ٢٧٥ .

أولا : دراسات المحور الأول :

دراسات تتعلق بالتعليم الثانوى الفنى :

[١] دراسة ميدانية لبعض مشكلات التعليم الثانوى الصناعى فى جمهورية مصر العربية[١] :

هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن بعض المشكلات التى تعانى منها المدرسة الثانوية الصناعية فى مجالات سياسة القبول، والإدارة والتنظيم، والتمويل وقد تحدد مشكلة الدراسة من خلال الأبعاد الآتية :

- مدى مناسبة سياسة قبول الطلاب فى المدارس الثانوية الصناعية مع ما تتطلبه فيهم من خصائص وصفات.
- مدى تحقيق إدارة وتنظيم هذه المرحلة لأهداف التعليم الثانوى الصناعى.
- مدى تحقيق تمويل هذا النوع من المدارس لأهدافها.

واستخدم الباحث المنهج الوصفى فى دراسته واستعان بالدراسة الميدانية التى توصل من خلالها إلى مجموعة من النتائج منها :

- أهم أسباب إحجام التلاميذ عن الالتحاق بالمدارس الثانوية الصناعية، والتى منها النظرة الاجتماعية للمؤهل فى ضوء الإطار الثقافى والاجتماعى الذى يسود المجتمع.
- عدم الاستفادة من إمكانات المصانع المجاورة فى التدريب العملى أو التدريب الميدانى.
- وأكدت الدراسة على أن التعليم الثانوى الصناعى ما زال يعانى من قصور مادى ويظهر ذلك فى النقص فى تجهيزات الورش بالمعدات، وكذلك عدم توفر الالات والأجهزة والخامات اللازمة للتدريب العملى.
- كما توصلت الدراسة إلى أنه لا توجد ميزانية كافية لإنشاء مدارس ثانوية صناعية تتناسب مع أعداد الطلاب المقبولين.
- أن التعليم الفنى الصناعى فشل فى تحقيق أهدافه المرتبطة بسد احتياجات العمالة من القوى العاملة المؤهلة فى المجالات المختلفة بسبب انغلاق تخصصاته مما يترتب عليه وجود فائض فى بعض التخصصات مقابل عجز فى تخصصات أخرى.

---

(١) كمال عزيز عبد المسيح : دراسة ميدانية لبعض مشكلات التعليم الثانوى الصناعى فى ج.م.ع. رسالة ماجستير غير منشور، كلية التربية، جامعة عين شمس، ١٩٧٧ .

وعلى هذا تختلف هذه الدراسة عن موضوع البحث الحالى من حيث الموضوع حيث اقتصرت هذه الدراسة على بعض المشكلات التى يعانى منها التعليم الثانوى الصناعى فقط، فى حين أن البحث الحالى يتناول بعض المشكلات التى يعانى منها التعليم الفنى "الصناعى والزراعى" كما أنها ركزت على الجوانب التالية : سياسة القبول، والإدارة والتنظيم، تمويل التعليم الصناعى. فى حين أن البحث الحالى يتناول الإدارة، والمعلم والطالب ودور كل منهم فى الترشيد. كما أن عينة البحث الحالى تختلف عن عينة هذه الدراسة، حيث تقتصر عينة البحث الحالى على مجتمع محافظة القليوبية فقط.

وتتفق الدراسة السابقة مع البحث الحالى فى منهج البحث، حيث استخدمت الدراسة السابقة المنهج الوصفى، بينما البحث الحالى يستخدم المنهج الوصفى بالإضافة إلى أسلوب تحليل النظم والأسلوب الإحصائى.

واستفاد الباحث فى بحثه الحالى من هذه الدراسة فى التعرف على بعض المشكلات التى توصل إليها والمقترحات التى قدمها لحل هذه المشكلات.

[٢] دراسة ميدانية لبعض مشكلات التعليم الثانوى الزراعى فى محافظة سوهاج[١] :

كان الهدف من هذه الدراسة التعرف على بعض المشكلات التى يعانى منها التعليم الزراعى، ودراسة أبعادها المختلفة من خلال وجهة نظر العاملين بهذا النوع من التعليم، وحاولت الدراسة الإجابة عن الأسئلة الآتية :

- ما المشكلات التى تواجه التعليم الزراعى وتعوق تطويره وتحسينه من حيث الجوانب المختلفة لمشكلات سياسة القبول وعدم الإقبال على التعليم الثانوى الزراعى، والمشكلات المتعلقة بمعلم التعليم الثانوى الزراعى للمواد الفنية الزراعية.
- ما المقترحات التى يمكن تقديمها للنهوض بكل من نظام القبول والإقبال على التعليم الثانوى الزراعى، ومعلم التعليم الثانوى الزراعى.

واتبع الباحث فى دراسته المنهج الوصفى للتعرف على واقع التعليم الزراعى فى محافظة سوهاج، وكان من أهم ما توصل إليه من نتائج فى دراسته ما يلى :

---

(١) عبد المعين سعد الدين هندى : دراسة ميدانية لبعض مشكلات التعليم الثانوى الزراعى فى محافظة سوهاج، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية بسوهاج، جامعة أسيوط، ١٩٨٥ .

- إن معظم المدرسين غير موافقين على اشتغالهم بمهنة التدريس، ويرجع ذلك إلى الانخفاض فى العائد المادى للمعلم وعدم تقدير المجتمع لمهنة التدريس.
- إن الإعداد الذى تلقوه قبل العمل بمهنة التدريس غير كاف.
- وجود مشكلات تواجه معلم التعليم الزراعى منها قلة التجهيزات فى المدارس الزراعية، وانعدام الإعداد التربوى فى كليات الزراعة، وانخفاض المستوى العلمى للطلاب.

اهتمت الدراسة السابقة بمعلم التعليم الزراعى فى حين أن البحث الحالى اهتم بدراسة الإدارة فى التعليم الثانوى الزراعى والصناعى. كما أن الدراسةالسابقة تناولت سياسة القبول ومعلمى التعليم الزراعى، وركز البحث الحالى على ترشيد الإنفاق فى المدرسة الثانوية الفنية (الصناعية والزراعية). وتختلف الدراسة السابقة عن البحث الحالى فى الحد الجغرافى فالدراسة اتخذت محافظة سوهاج مجالا للتطبيق بينما البحث الحالى اتخذ محافظة القليوبية مجالا للتطبيق.

ويتفق البحث الحالى مع الدراسة السابقة فى استخدام المنهج الوصفى حيث استخدمه البحث الحالى بالإضافة إلى أسلوب النظم والأسلوب الإحصائى، وقد استفاد الباحث من هذه الدراسة فى الإطار النظرى الخاص بالمشكلات وكذلك المقترحات التى قدمها لحل هذه المشكلات.

[٣] دور التعليم الثانوى الفنى فى تلبية احتياجات التنمية بالجمهورية اليمنية بالمقارنة مع جمهورية مصر العربية[١] :

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أهمية التعليم الثانوى الفنى فى اليمن، وبيان وسائل معالجة العجز الشديد فى معلمى التعليم الثانوى الفنى مع تحليل واقعه فى مصر واليمن، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفى المقارن فى معالجة محاورها، ومن أهم النتائج التى توصلت إليها هذه الدراسة :

- عدم وضوح أهداف التعليم وفلسفته فى اليمن لعدم وجود قانون خاص به.

---

(١) بدر سعيد على غالب الأغبرى : دور التعليم الفنى فى تلبية احتياجات التنمية بالجمهورية العربية اليمنية بالمقارنة مع جمهورية مصر العربية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة عين شمس، ١٩٨٧.

- لا يرتبط التوسع فى التعليم الفنى بخطط التنمية.
- عدم استقرار السياسة التعليمية بالتعليم الثانوى فى اليمن.
- مناهج التعليم الفنى تركز على الجانب النظرى وتهمل الجانب العملى.
- انعدام الترتيب العملى فى مواقع العمل.
- عدم الاهتمام بميول المدرسين ورغباتهم واتجاهاتهم بالإضافة إلى عدم الإقبال على التدريس بالتعليم الفنى.

وتختلف الدراسة السابقة عن البحث الحالى من حيث الموضوع نفسه فى حين أن التنمية هى بُعد من محاور البحث الحالى، كما تختلف من حيث المنهج المستخدم، فالدراسة السابقة استخدمت المنهج المقارن، بينما البحث الحالى استخدم المنهج الوصفى وأسلوب النظم بالإضافة إلى الأسلوب الإحصائى.

واستفاد الباحث من هذه الدراسة فى الإطار النظرى، وكذلك فى المقترحات الخاصة ببعد التنمية.

[٤] اتجاهات تطوير التعليم الفنى فى المملكة العربية السعودية[١] :

حاول الباحث من خلال بحثه الإجابة عن الأسئلة التالية:

- ما واقع التعليم الفنى فى المملكة العربية السعودية ومشكلاته؟
- ما المتغيرات التى تفرض لتطوير التعليم الفنى فى المملكة، سواء كانت من داخل النظام أم من خارجه؟
- ما مدى اهتمام خطط التنمية بسياسات التعليم الفنى؟ وما مدى التوازن بين مخرجات التعليم الفنى ومتطلبات التنمية السعودية؟
- ما التصور المقترح الذى يمكن تقديمه لتطوير نظام التعليم الفنى بالسعودية؟

أما عن نتائج هذه الدراسة فقد توصل الباحث إلى :

- التعليم الفنى فى السعودية لا يستطيع تلبية احتياجات التنمية من العمال المهرة.
- المناهج الحالية غير ملائمة للمتغيرات الجارية وتتصف بالغموض وعدم التطوير، كما أنها غير ملائمة لاحتياجات سوق العمل.

---

(١) فايز سالم حسن الخزاعى : اتجاهات تطوير التعليم الفنى فى المملكة العربية السعودية، "دراسة مستقبلية"، رسالة دكتوراه غير منشورة، تربية عين شمس، ١٩٩٠ .

- عدم وجود دراسات للاحتياجات المهنية لسوق العمل.
- جميع خطط التنمية الخمسية فى السعودية اهتمت بالتعليم الصناعى واستفادت منه فى تجهيزاته الأساسية وقد أظهرت نتائج الدراسة ما يلى :
  - عدم الربط بين أهداف التعليم الفنى وخطط التنمية.
  - عدم تحديد العمالة اللازمة من كل نوع من خطط التنمية لكى يتمكن التعليم الفنى من إعدادها.
  - عدم التوافق بين تصنيف المهن والوظائف وربطها بالمناهج.

أما عن التصور المستقبلى المقترح، فقد وضعت الدراسة تصورين أولهما : إدخال بعض التخصصات بجانب ما هو موجود بما يتناسب مع البيئة، وثانيهما : اقتراح إنشاء مدرسة متعددة الأغراض فى المدن الكبرى.

وتختلف الدراسة السابقة عن البحث الحالى فى المنهج المستخدم وفى طبيعة الموضوع نفسه، بينما استفاد الباحث من هذه الدراسة فى التعرف على بعض طرق حساب الإسقاطات التى أجريت على مخرجات التعليم حتى عام ٢٠٠٠ . كما استفاد من وجود خلل فى التوازن بين مخرجات التعليم الفنى فى السعودية وهيكل العمالة.

تعليق الباحث على دراسات المحور الأول :

ركزت دراسات المحور الأول على التعليم الفنى حيث اتضح من خلال الدراسات السابقة أنه من الموضوعات الهامة القابلة للبحث، لما له من نتائج خطيرة على خطط التنمية فى المجتمع. أما عن أسلوب البحث وأدواته فإن جميع دراسات هذا المحور استخدمت أسلوب الجمع بين الدراسة النظرية والدراسة الميدانية.

كما اعتمد معظم الباحثين فى الدراسات السابقة على الاستبيان والمقابلات الشخصية وهما نفس الأداتين المستخدمتين فى البحث الحالى، وقد اعتمد معظم الباحثين فى معالجة الموضوع على نوعين من المنهج البحثى وهما المنهج الوصفى والمنهج المقارن بينما استعان البحث الحالى بالمنهج الوصفى وأسلوب تحليل النظم بالإضافة إلى الأسلوب الإحصائى.

وقد توصلت الدراسات السابقة إلى بعض النتائج التى استفاد منها الباحث فى بحثه الحالى.

ثانيا : دراسات المحور الثانى : دراسات تتعلق بالإنفاق التعليمى :

[١] دراسة مقارنة لتمويل التعليم فى الجمهورية العربية المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى وفرنسا وانجلترا[١] :

كان الهدف من الدراسة تقويم تمويل التعليم فى ج٠م٠ع، والبحث عن أوجه النقص فيه، ثم اقتراح نظام تمويلى سليم يحقق الأهداف الكبرى التى يرجى أن يحققها التعليم فى مجتمعنا الحديث٠ واشتملت الرسالة الموضوعات الآتية : العوامل المؤثرة فى تمويل التعليم، الأسس العامة لتمويل التعليم فى كل من الجمهورية العربية المتحدة والاتحاد السوفيتى وانجلترا وفرنسا٠

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها :

عدم تحقيق المشاركة بين السلطات المحلية والمركزية فى تمويل التعليم، وإن توزيع الميزانية توزيع غير مناسب لحاجات الأفراد والحاجات المحلية والقومية، ويرجع ذلك إلى القصور فى عدم مشاركة الشعب فى تمويل التعليم، وأن هناك ضرورة للبحث عن مصادر إضافية للتمويل٠

وتختلف هذه الرسالة عن موضوع هذا البحث فى أنها قامت بدراسة تمويل التعليم عامة، وأنها تهدف إلى إصلاح نظام التعليم عموما بما يحقق الأهداف التعليمية٠ أما هذا البحث فيقوم بدراسة تمويل التعليم الفنى، كما تختلف الرسالة هذه عن موضوع هذا البحث من حيث المنهج المستخدم حيث كانت تستخدم المنهج المقارن فى حين أن البحث الحالى استخدم المنهج الوصفى وأسلوب النظم بالإضافة إلى الأسلوب الإحصائى٠ وكانت الاستفادة من هذه الرسالة فى دراسة واقع تمويل التعليم فى مصر والعوامل المؤثرة فيه وأسسه التربوية٠

[٢] العائد الاقتصادى من التعليم الجامعى فى مصر[٢] :

ركزت هذه الدراسة على حساب المساهمة الاقتصادية للتعليم الجامعى فى مصر فى التنمية الاقتصادية، ومقارنة العائد بين الكليات النظرية بنظيرها من الكليات العملية،

---

(١) عبد الغنى عبود : دراسة مقارنة لتمويل التعليم فى الجمهورية العربية المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى وفرنسا وانجلترا، رسالة ماجستير غير منشورة، تربية عين شمس، ١٩٦٥ .

(٢) محمد أحمد العدوى : العائد الاقتصادى من التعليم الجامعى فى مصر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة المنصورة، ١٩٧٤ .

وعلى أساس أن هناك فروق بين الكليات الجامعية النظرية والعملية من حيث التكلفة والعائد.

وتناولت الدراسة طرق حساب العائد الاقتصادى من التعليم بالشرح وتعرضت للمشكلات التى تعترض تنفيذ كل طريقة وقام بنقدها، وتناولت أهم الأسباب التى دعت الاقتصاديين إلى اعتبار هذا التعليم نوعا من الاستثمار، وبين أهم مدخلات ومخرجات التعليم الجامعى فى مصر.

وتوصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها ما يلى :

- تكلفة خريجى الكليات العملية أكبر من تكلفة خريجى الكليات النظرية.
- العائد الاقتصادى لخريجى الكليات العملية أكبر من العائد الاقتصادى لخريجى الكليات النظرية.
- الدخل المكتسب للأفراد العاملين فى المؤسسات أعلى من الدخل المكتسب للأفراد العاملين فى الحكومة.

وتوصلت بصفة عامة إلى أن العائد الاقتصادى من التعليم الجامعى يغطى النفقات التى تصرف على هذا النوع من التعليم أو يفوقه.

واستفاد الباحث من هذه الدراسة فى الإطار العام للبحث وخاصة فى حساب تكلفة الطالب، ولم تأخذ هذه الدراسة فى حساباتها الفترة التى يقضيها الخريج بدون عمل وبعد حصوله على الشهادة، كما أنها اعتمدت فى حساباتها للتكلفة على سؤال واحد فى الاستبيان الذى أعده الباحث لحساب دخل الخريج.

[٣] العائد الاقتصادى من التعليم الثانوى التجارى فى مصر[١] :

هدفت هذه الدراسة إلى حساب العائد الاقتصادى من التعليم الثانوى التجارى فىمصر وركزت علىعدة عناصر منها : تطور التعليم الثانوى التجارى فى مصر-

---

(١) على صالح جوهر : العائد الاقتصادى من التعليم الثانوى التجارى فى مصر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة المنصورة، ١٩٧٧ .

الاستثمار فى التعليم ودور التعليم التجارى فـى التنمية - طـرق قيـاس العـائد، وحـاولت الدراسة الإجابة عن التساؤل التالى :

إلى أى مدى يتناسب العائد من التعليم الثانوى التجارى مـع مـا ينفـق عليـه؟ واقتصرت الدراسة على الفرض التالى : العاملين فى الشركات من خريجى التعليم الثانوى التجارى أكثر دخلا من العاملين فى المصالح الحكومية فى نفس النوع من التعليم.

واستخدم المنهج الوصفى بغرض الحصول على البيانات التى تساعده فى حسابه للدخل المكتسب لأفراد العينة ومعرفة التغيرات التى تطرأ على هذا الدخل على مدى الحياة العاملة.

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها :

- أن تكلفة الفرد خريج المدارس الثانوية التجارية والذى يعمل فى الشركات والمؤسسات ١٥٤٨,٥ جنيها.
- يحقق التعليم الثانوى التجارى عائدا يفوق حجم الإنفاق عليه، وأن كل جنيه ينفق على تعليم خريجى المدرسة الثانوية التجارية يعطى عائدا قدره ١٢,٣ بالنسبة للعاملين فى المصالح الحكومية، ١٥,٧٥ جنيها بالنسبة للعاملين فى الشركات والمؤسسات.

ولقد استفاد الباحث فى بحثه الحالى من هذه الدراسة فى التعرف على بعض المعايير الخاصة بتقديرات تكلفة الطالب.

[٤] العائد الاقتصادى من التعليم الثانوى الصناعى فى مصر[١] :

هدفت هذه الدراسة إلى حساب العائد الاقتصادى من التعليم الثانوى الصناعى فى مصر ومعرفة العلاقة بين المنصرف على هذا النوع من التعليم وبين العائد منه.

وحاولت الدراسة الإجابة عن السؤال التالى :

هل للتعليم الثانوى الصناعى فى مصر عائد يفوق حجم الإنفاق عليه؟

---

(١) هادية محمد رشاد أبو كليلة : العائد الاقتصادى من التعليم الثانوى الصناعى فى مصر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة المنصورة، ١٩٨١ .

وقد صاغت الباحثة هذا السؤال فى صورة فرضين بحثيين هما :

- العائد الاقتصادى من التعليم الثانوى الصناعى فى مصر يفوق حجم الأموال التى تنفق عليه.
- الدخل المكتسب لخريجى المدارس الثانوية الصناعية والعاملين فى المصانع وشركات القطاع العام يفوق الدخل المكتسب لزملائهم العاملين فى المصالح الحكومية.

ثم قامت الباحثة بعرض لنظام التعليم الثانوى الصناعى فى مصر من حيث نشأته وتطوره، وتناولت مدخلات التعليم الثانوى الصناعى ومخرجاته، وانتقلت بعد ذلك إلى بيان دور التعليم فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وقامت بتوضيح الجانب الاستهلاكى والاستثمارى للتعليم الصناعى، وتناولت الطرق المستخدمة فى حساب العائد الاقتصادى من التعليم الثانوى الصناعى، حيث استخدمت طريقة العائد المباشر فى حساب العائد من التعليم الصناعى.

وقد توصلت الباحثة إلى عدة نتائج أهمها :

- كل جنيه ينفق فى تعليم الفرد خريجى المدرسة الثانوية الصناعية يعطى عائدا قدره ستة جنيهات بالنسبة للعاملين فى الشركات والمصانع.
- كل جنيه ينفق فى تعليم الفرد من خريجى المدرسة الثانوية الصناعية يعطى عائدا قدره أربعة جنيهات، هذا بالنسبة للفرد العامل فى الهيئات الحكومية.

وبصفة عامة نجد أن كل جنيه ينفق فى تعليم الفرد من خريجى المدارس الثانوية الصناعية يعطى عائدا قدره خمسة جنيهات، وهذا يعنى أن الاستثمار فى هذا النوع من التعليم يعطى فائدة قدرها خمسة أضعاف. وقد استفاد البحث الحالى من هذه الدراسة فى التعرف على تكلفة الخريج من التعليم الثانوى الصناعى سواء التكلفة العامة أم الخاصة.

[٥] اقتصاديات التعليم ومحاولة قياس العائد الاقتصادى من التعليم الجامعى فى مصر[١] :

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على العائد الاقتصادى من التعليم الجامعى فى مصر، ودراسة اقتصاديات التعليم، حيث تدور مشكلة الدراسة حول مناقشة التعليم من

---

(١) يسرية مغازى شعير : اقتصاديات التعليم ومحاولة قياس العائد الاقتصادى من التعليم الجامعى فى مصر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٨٢ .

حيث تكلفته وعائده وفقا لنظرية الاستثمار فى رأس المال البشرى، ولقد اهتمت الدراسة بمناقشة أثر التعليم على سلوك الفرد وعلى زيادة الدخل الفردى وزيادة العائد الاقتصادى للدولة.

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج فى مجال دراستها فى التعليم الجامعى أهمها :

- أن هناك علاقة متبادلة بين التعليم والمجتمع فى اقتصادياته من حيث قدرة المجتمع على الإنفاق على التعليم، ومن حيث علاقة الموارد المنصرفة على التعليم بتحسين نواتجه.
- أن هناك عوامل تلعب دورها فى زيادة تكلفة التعليم أهمها الهدر.

وتختلف هذه الدراسة عن البحث الحالى، حيث أنها اهتمت بالتعليم الجامعى، بينما البحث الحالى ركز على التعليم الفنى ودراسة التكلفة بهدف تقليل الفقد من أجل ترشيد الإنفاق.

وقد استفاد الباحث من هذه الدراسة فى الإطار النظرى الخاص بالتمويل وفى التوصيات والمقترحات.

[٦] تمويل التعليم الأساسى فى ضوء تجارب بعض الدول الأخرى[١] :

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مشكلات تمويل التعليم الأساسى فى ج.م.ع، والتوصل إلى اقتراح بعض الحلول لمشكلات تمويل هذا التعليم فى مصر طبقا لنتائج الدراسة النظرية.

واتبعت الباحثة المنهج المقارن فى دراسة تمويل التعليم الأساسى وفيه تناولت الأسس النظرى والفلسفى لتمويل التعليم إلى جانب دراسة وصفية تحليلية لواقع تمويل التعليم الأساسى وتناولت الدراسة كل من دولتى الهند وسريلانكا.

ودارت مشكلة البحث حول التساؤلات التالية :

- ما مصادر تمويل التعليم الأساسى؟
- كيف يمكن تقدير وتوزيع ميزانية التعليم الأساسى؟
- ما مدى كفاية تمويل التعليم الأساسى خاصة من ناحيتين : المبنى الدرسى، المستلزمات والتجهيزات؟

---

(١) ابتسام محمد حسن رمضان : تمويل التعليم الأساسى فى ضوء تجارب بعض الدول الأخرى، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة عين شمس، ١٩٨٥م.

ولقد توصلت الباحثة فى دراستها إلى عدة نتائج أهمها :

- وجود عجز واضح فى تمويل التعليم بصفة عامة وتمويل التعليم الأساسى بصفة خاصة.
- أن مصادر تمويل التعليم كلها حكومية وتتميز بالمركزية المطلقة.
- أن الزيادة المستمرة فى عدد السكان والمعدل المرتفع لتلك الزيادة تبتلع أى زيادات فى اعتمادات التعليم الأساسى.

وتختلف الدراسة السابقة عن البحث الحالى من حيث طبيعة المرحلة التى تتم فيها عملية التمويل، كما تختلف من حيث المنهج المستخدم فاستخدمت الدراسة السابقة المنهج المقارن بينما البحث الحالى يستخدم المنهج الوصفى وأسلوب تحليل النظم.

وقد استفاد الباحث من هذه الدراسة فى الجزء الخاص بطبيعة التمويل وأسسه ومصادره كما استفاد من توصيات هذه الدراسة ومقترحاتها.

[٧] العائد الاقتصادى من التعليم الثانوى الفنى فى مصر وأثر مشروع رأس المال الدائم للتعليم والإنتاج عليه[١] :

حاولت هذه الدراسة حساب العائد الاقتصادى من التعليم الثانوى الفنى، وأثر إدخال المشروعات الإنتاجية على زيادة عائد هذا النوع من التعليم وتمثلت مشكلة البحث فى التساؤل الرئيسى التالى : إلى أى مدى يؤثر مشروع رأس المال الدائم للتعليم والإنتاج فى العائد الاقتصادى من التعليم الثانوى الفنى ؟

ويتفرع عن هذا السؤال الأسئلة الفرعية الآتية :

- هل العائد الاقتصادى من التعليم الثانوى الفنى فى مصر يتناسب مع حجم الأموال التى تنفق عليه؟
- هل هناك فرق فى الدخل المكتسب لخريجى المدارس الثانوية الفنية ممن يعملون منهم فى الشركات والمصانع ومن يعملون فى المصالح الحكومية؟
- هل هناك فرق فى الدخل المكتسب لخريجى أنواع المدارس الثانوية الفنية المختلفة؟

---

(١) ثروت عبد الباقى أحمد حبيب : العائد الاقتصادى من التعليم الثانوى الفنى فى مصر وأثر مشروع رأس المال الدائم للتعليم والإنتاج عليه، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة الزقازيق، ١٩٨٦ .

وقد توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج أهمها :

- وجود عائد مجزى للتعليم الثانوى الفنى الصناعى والزراعى، على أن هناك بعض العوامل التى تؤدى إلى تناقص هذا العائد الاقتصادى فى هذا النوع من التعليم، وأهم هذه العوامل هى الرسوب والتسرب والبطالة المؤقتة.
- الاهتمام بمشروع رأس المال، حيث يسهم فى زيادة دخول المدرسين العاملين فى هذا النوع من التعليم، بالإضافة إلى تدريب الطلاب على النواحى العملية، وفى هذا قضاء على مشكلتى : تعطيل خريجى المدارس الثانوية الفنية والتهافت على الوظائف الحكومية.

وقد استفاد البحث الحالى من هذه الدراسة فى حساب تكلفة طالب التعليم الثانوى الفنى سواء التكلفة العامة أو العائلية. وقد اختلف هذا البحث عن هذه الدراسة حيث اهتم البحث بدراسة تقليل الفقد من أجل زيادة العائد أما الدراسة السابقة فركزت على قياس العائد فقط.

[٨] مشكلات تمويل التعليم ما قبل الجامعى بالأزهر [١] :

حاولت هذه الدراسة إبراز المشكلات التى تقابل المسئولين عن التعليم الأزهرى للتعرف على المشكلات التى تواجه عملية التمويل قبل الجامعى، وأبرزت دور عملية التمويل وعملية الإنفاق على التعليم قبل الجامعى بالأزهر من حيث : تحديد أسس توزيع الاعتمادات المالية المخصصة للمراحل والمناطق التعليمية المختلفة، بحث كفاية الاعتمادات المالية للتعليم الأزهرى، المشكلات الناجمة عن تمويل التعليم قبل الجامعى بالأزهر.

وقد استخدم الباحث فى تلك الدراسة المنهج الوصفى التحليلى للتعرف على المشكلات التى تقابل عملية التمويل فى التعليم الأزهرى.

وأسفرت هذه الدراسة عن عدة نتائج أهمها :

- أن تقسيم ميزانية التعليم قبل الجامعى بالأزهر يتم بناء على عدد الطلاب المقيدين بكل مرحلة، وكلفة الطالب بكل مرحلة والأولوية المعطاة لمرحلة دون الأخرى.

---

(١) فتحى محمد محمود العراقى : مشكلات تمويل التعليم ما قبل الجامعى بالأزهر، "دراسة تقويمية"، رسالة دكتوراه، غير منشورة، كلية التربية، جامعة الأزهر، ١٩٩٠ .

- أن هناك عوامل تتسبب فى ظهور عدد من المشكلات فى تمويل التعليم قبل الجامعى بالأزهر أهمها : المركزية الشديدة، سوء التخطيط أو التنظيم أو الرقابة على عمليات التمويل.
- أن أجور العاملين بالتعليم الأزهرى تستقطع حوالى ٨٠٪ من الميزانية.

وقد استفاد البحث الحالى من هذه الدراسة فى التعرف على مصادر التمويل، وأسس عملية التمويل، وبعض المشكلات الخاصة بالتمويل، وفى بعض التوصيات والمقترحات الخاصة بعملية التمويل.

[٩] الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للاستثمار التعليمى فى مصر[١] :

هدفت هذه الدراسة إلى: تحليل الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للاستثمار التعليمى فى مصر، تحليل العلاقة بين التعليم والتنمية الاقتصادية فى مصر، تحليل التكلفة والعائد منه، تصور مستقبلى لنظام التعليم الجامعى فى مصر.

أما عن مشكلة الدراسة فحددها فى التساؤلات التالية :

- ما واقع التعليم فى مصر وتحليل التكلفة والعائد منه؟
- ما العلاقة بين التعليم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية؟
- ما الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للاستثمار التعليمى فى مصر؟
- ما الرؤية المستقبلية لنظام التعليم الجامعى فى مصر؟

وناقشت الدراسة أهمية الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فى مصر من ١٩٥٢ حتى الآن، وسياسة التعليم الجامعى المستقبلية من ١٩٩٠-٢٠١٠ .

استخدم الباحث المنهج الوصفى، وذلك لوصف ما هو كائن وموجود فى التعليم بقصد تحديد ظروف هذا التعليم ومعرفة بعض المتغيرات والتنبؤ بمستقبل هذا التعليم.

---

(١) صلاح حسن خصر السيد : الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية للاستثمار التعليمى فى مصر، "دراسة مستقبلية"، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة الأزهر، ١٩٩٤ .

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها :

- زيادة الطلب على التعليم الجامعى أدت إلى رفع الاعتمادات المخصصة للخدمات التعليمية، وأن ما ينفق على التعليم ما زال قليلا بالقياس إلى حاجة البلد التعليمية.
- أظهرت الدراسة أن هناك العديد من العوامل المؤثرة فى الإنفاق التعليمى فى مصر، ومنها : الاستقرار السياسى فى البلد، النمو الجاد فى اقتصاديات البلد، الإدارة المالية المستخدمة فى مجال التعليم، طرق معالجة الهدر فى التعليم.

وقد استفاد البحث الحالى من هذه الدراسة فى معرفة العوامل المؤثرة فى الإنفاق التعليمى وفى بناء عبارات الاستبيان، وتختلف الدراسة السابقة عن البحث الحالى فى أنها اعتمدت على الدراسة النظرية فقط، بينما البحث الحالى جمع بين الدراسة النظرية والدراسة الميدانية.

تعليق الباحث على دراسات المحور الثانى :

اهتمت دراسات هذا المحور بمناقشة تمويل التعليم من حيث مصادره وأسس توزيع المخصصات بين المراحل وبين المحافظات، وكلفة الطالب من أبواب الميزانية. ولكن أغلب الدراسات فى هذا المحور لم تتناول كل العناصر الخاصة بالتمويل، فمعظمها اهتمت بالمدخلات أو اهتمت بعض المخرجات كتوقع العائد فى شكل نسب النجاح أو الفقد فى شكل نسب الهدر أو حساب العائد الاقتصادى من التعليم.

أما البحث الحالى فقد جمع هذه العناصر فى صورة نموذج تحليلى شامل يهتم بترشيد المدخلات وتحسين عمليات التمويل من خلال رسم بدائل مختلفة تراعى تقليل نسب الهدر أو الفقد، وتحسين الكفاءة الداخلية للنظام فى ظل نفس المدخلات والتوصل إلى مصادر إضافية يمكن أن تسهم فى الإنفاق على التعليم.

وقد استفاد البحث الحالى من هذه الدراسات فيما يلى :

- إلقاء الضوء على تكلفة التعليم وعوائده بصفة عامة.
- العوامل المؤثرة فى الإنفاق التعليمى.
- أهمية دراسة التكاليف وتطويرها للتنبؤ بالنفقات المستقبلية.
- التعرف على أنواع التكاليف العامة والخاصة.